لحل القضية الإسكانية ورفع مستوى المعيشة

الحميدي: قدمت اقتراحين بإنشاء مدينة جديدة وتأسيس صندوق تكافلي

قال النائب بدر الحميدي إن اقتراحه بشأن إنشاء مدينة الصابرية يخدم القضية الإسكانية من خلال توفير ٥٢ ألف وحدة سكنية جديدا، كما أن اقتراح إنشاء صندوق تكافلي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة لدى المواطن الكويتي.

وأوضح الحميدي في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة أنه فيما يخص الاقتراح برغبة في شأن مدينة الصابرية فإن اختيار موقع مدينة الصابرية في شمال الكويت يأتي لارتباطها بجسر جابر، ومراعاة لوضع البلد المالي وتخبط الحكومة وعدم قدرتها على الإدارة المالية بالإضافة الى وجود عجز يقدر بـ 13 مليار دينار.

وأوضح الحميدي أيضا أن تنفيذ تلك المدينة سيكون وفقا لنظام الـ BOT تشارك فيه الشركات المساهمة في البورصة الكويتية وكذلك إشراك المواطنين كون هذه الشركات تحتويهم.

وأكد أن هذه المدينة ستشكل نقلة نوعية للإسكان وتتيح المجال لطالبي الرعاية السكنية، وأن إنشاءها ضروري لتحريك الدورة الاقتصادية في البلاد وحل جزء من المشكلة الإسكانية.

وعن الاقتراح الآخر قال الحميدي إن هناك العديد من الأسر الكويتية المتعففة التي لا تتقدم للحصول على المساعدات الاجتماعية ولا تستطيع تيسير أمورها ولذلك فإن هذا الصندوق سيدعم هذه الأسر.

وأوضح أن هذا الاقتراح يعتبرمفتاحا رئيسا لخدمة الأسر الكويتية خصوصا أن المال العام يهدر يمينا ويسارا في دول أخرى بينما يعاني المواطن الكويتي من ضنك المعيشة في الفترة الحالية.

وأشار إلى أن رأسمال الصندوق يصل إلى 50 مليون دينار ومدخوله سيشكل ما قيمته ربع إنتاج البترول سنويا، ونصف إجمالي صافي الربح السنوي للهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ولفت إلى أن هذه الجهات الحكومية تساهم في رأسمال الصندوق بالإضافة إلى التبرعات والهبات والوصايا والزكاة والصدقات.

ونوه إلى استحداث بند جديد في الصندوق بالسماح لمن استغل المال العام في فترة سابقة أو حالية في غير وجه حق أو فساد وحاول أن يكفر عن هذا الخطأ فإنه يمكنه التبرع لهذا الصندوق من دون ذكر اسمه.

وأكد أن هذا الصندوق سيساعد الكثير من الأسر الكويتية، لافتا إلى أنه سيقدم المنح والهبات والمساعدات للأسر الكويتية لرفع مستوى معيشتها وكذلك القروض المسيرة من دون فوائد وبأقساط شهرية تناسب حالته مع السماح لمجلس إدارة الصندوق إعفاء المقترض أو إسقاط جزء من قرضه.

وأوضح أن هذه الأسر ستدخل ضمن جهاز إلكتروني يتبع جميع أجهزة الدولة ويكون الدفع لتلك الأسر شهريا أسوة بما هو متبع في مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل تحسين وضع هذه الأسر.

ولفت إلى أن الاقتراح يضمن تشكيل مجلس إدارة للصندوق يكون تحت رئاسة وزير الشؤون ومشاركة أغلب الجهات الحكومية بالإضافة إلى وجود 3 شخصيات من المجتمع لها باع طويل في العمل الخيري.

بدر الحميدي

الطريجي لإشراف المجلس الأعلى للقضاء على هيئة مكافحة الفساد

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي عن أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 2 لسنة 2016م في شأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، يقضي بألا يكون وزير العدل هو المشرف على الهيئة وأن تنشأ هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» يشرف عليها رئيس المجلس الأعلى للقضاء .

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة اولي:

يستبدل بنصوص المواد «المادة 1 «تعريف الوزير المختص»، 3، 6 ، 7، 17 ، 39 « من القانون رقم 2 لسنة 2016 المشار إليه على النحو التالي:

مادة 1: شطب تعريف الوزير المختص.

مادة 3: تنشأ هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» يشرف عليها رئيس المجلس الأعلى للقضاء وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة 6: يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى «مجلس الأمناء» يتكون من سبعة اشخاص من بينهم رئيس ونائب رئيس، يصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

مادة 7: يشترط في عضو مجلس الأمناء ما يلي: 1 – أن يكون كويتي الجنسية.

2 – ألا يقل عمرة عن أربعين سنة.

3 – أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس على الأقل.

4 – أن يكون من أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص في أي من مجالات التحقيق والتحري والقضاء والمحاماة وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب أو أي من المجالات الاقتصادية والمالية وبخبرة لا تقل عن خمس عشرة سنة.

5 – أن يكون حسن السمعة والسلوك وألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية من قضايا الفساد أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

د. عبد الله الطريجي

ويجب أن يكون متفرغا للعمل كعضو في مجلس الأمناء، ويفقد العضو صفته بحكم القانون، ويصبح مكانه شاغرا إذا خالف ذلك، ولا يجوز إعادة ترشيحه مرة أخرى لعضوية مجلس الأمناء، وعلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء اتخاذ إجراءات تعيين العضو البديل وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة 17: تصدر بقرار من المجلس الأعلى للقضاء، بناء على اقتراح مجلس الأمناء، لائحة تنظيم نشاط أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين.

مادة 39: تبين اللائحة التنفيذية إجراءات تقديم البلاغ مع مراعاة سهولة تقديمه وإحاطة هوية المبلغ بالسرية الكاملة.

وعلى الهيئة أن تخطر المبلغ كتابة بما تم من إجراءات تتعلق بالبلاغ المقدم سواء حفظ البلاغ أم لا، وذلك من دون الإخلال بأحكام القوانين ذات العلاقة.

مادة ثانية:

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة ثالثة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

تتمات

الخالد

متعهدا بأن تكون المرحلة القادمة حافلة بالعطاء، من أجل الكويت والكويتيين ، ومتعهدا بمد يد التعاون إلى السلطة التشريعية ، لتحقيق الإنجازات التي ينشدها المواطنون .

وكشف سمو رئيس مجلس الوزراء في لقائه المفتوح الثالث مع رؤساء التحرير، عن عدة خطوات سيشرع فيها خلال الأيام المقبلة ، يتمثل أبرزها في عقد لقاءات مع أعضاء مجلس الأمة، وتحديد الأولويات التي ينبغي العمل عليها عقب تشكيل الحكومة ، وحزمة القوانين والتشريعات المطلوبة لتحريك عجلة الحياة الاقتصادية والتنموية ، والارتقاء بالخدمات المختلفة ، وبرنامج عمل الحكومة، إضافة إلى لقاءات مع جمعيات نفع عام وخبراء. وقال: نلتقي ونتفق، وأحتاج أن أجلس معهم ونتفاهم على الكثير من القضايا.

في سياق آخر أعرب سمو رئيس مجلس الوزراء ، عن خالص الشكر والتقدير لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد ، على دور سموه الكبير في قمة وبيان «العلا» والذي تمت فيه المصالحة الخليجية.

وقال إن «دور سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد ، يأتي استكمالا لدور القائد والوالد سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد «.

وذكر ان المصالحة الخليجية تحققت بعد جهود استمرت لمدة ثلاث سنوات ونصف ، مبينا ان «دولة الكويت راهنت على حكمة وبصيرة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

أضاف : «الحمد لله ان الفرحة كانت عارمة في 5 يناير الماضي ، بعد حضور الجميع لتوقيع بيان «العلا» للمصالحة وعودة الأمور إلى طبيعتها».

وأشار إلى ضرورة التأكيد على دور صاحب السمو وحرصه على استكمال مساعي سمو الأمير الراحل بنفس الوتيرة.

واستعرض رئيس الوزراء التحديات الصحية في ظل استمرار جائحة كورونا، وارتفاع أعداد الإصابات والوفيات في كل دول العالم، مشيراً إلى أن المطلوب في المرحلة القادمة الشد من أزر كوادرنا الطبية ودعمها والوقوف معها.

وقال : أنا أمامكم بالمسؤولية وأتحملها، وخلفكم بتقديم كل الدعم لأداء مهمتكم ، لافتا إلى أنه «مثلما كان هناك شح في أدوات التعقيم في بداية أزمة كورونا، نواجه الآن الظروف نفسها في شأن اللقاحات»، وأعلن الكويت ترفع شعار «اللقاح للجميع» ، حتى تكون هناك شراكة دولية في توفير اللقاحات لكل البشرية .

واعتبر رئيس الوزراء أن الأثر الاقتصادي لأزمة كورونا هو الأثر البارز، موضحا أننا كنا نعاني من خلل اقتصادي كبير قبل الجائحة، وإذا استمر هذا الخلل دون إصلاح فسيؤثر على ملاءتنا المالية.

وشدد على عدم القبول بلقاح غير معتمد وغير آمن لكورونا، ، فصحة المواطنين والمقيمين هي الأساس.

ونبّه إلى أن خطورة السلالات المتحورة لفيروس كورونا، لافتا الى أنها تستوجب الحذر والوقاية من وصولها وانتشارها السريع.

وقال الخالد: قطعنا 4 مراحل ونصف من خطة العودة للحياة الطبيعية، لكن مازال هناك ما يمثل خطراً عالياً،

أضاف : لا أريد أن أثير القلق، ولكن علينا توخي الحذر ونكمل المسيرة متكاتفين ومتساندين.

وقال: نعم وقعنا في أخطاء، وأنا المسؤول، ولكن أعطوني أحدا لم يقع في أخطاء في التعامل مع هذه الجائحة.

وأكد رئيس الوزراء أن الإصلاح بدأ من البيت الحكومي ومستمرون في ذلك، مضيفا : إذا تمكنا من أن نصلح البيت الحكومي وأكملنا ما هو مطلوب ، ندخل إلى خطوات أخرى في الوضع الاقتصادي.

وشدد على ان مكافحة الفساد ستعدّل الاقتصاد، مشيرا الى وجود بؤر تستنزف اقتصاد الدولة من دون نتيجة.

وبيّن أن التحول الرقمي سيساعدنا كثيراً لمنع وجود من يستفيدون في الوسط من الإجراءات.

وتابع : شبابنا أبدعوا في خلق المنصات والبرامج، وما كنا نتوقعه في عشر سنوات من تطوير لمنصات أنجز خلال شهرين.

وأكد رئيس الوزراء أن ترشيد العمل الحكومي يصب في خانة الإصلاح الاقتصادي، وإذا استكملنا التحول الرقمي فسنزيح المستفيدين من فاسد ومفسد.

أضاف: نتوقع دخول 90 ألفاً من أبنائنا إلى سوق العمل، ولكن بهذه الطريقة وهذا الشكل سيكون الأمر غاية في الصعوبة، مبينا أن لدينا خبراء ودراسات ، ومع إخواننا أعضاء مجلس الأمة سنتدارسها ونضعها موضع التنفيذ.

وأشار إلى ترشيد الدعوم المقدمة للمواطنين ، وتقديم الخدمة لهم بشكل أفضل على سبيل المثال.

وقال الخالد إن الأزمة الثانية التي تسببت بها جائحة كورونا، هي أزمة التعليم، لافتا إلى أن الحاجة الآن هي لإنقاذ التعليم وليس استمرار التعليم، مستعرضا ما حدث في بعض الدول من عودة إلى المدارس ثم التعطيل مجدداً.

وأكد أن «المواطن معزّز ومكرّم.. ولا راح ينجاس جيبه» .

وأشار إلى أن التحدي الثالث هو مواصلة مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

وبين أن هناك 77 بلاغا إلى هيئة نزاهة، 44 منها أحيلت إلى النيابة، و122 قضية اعتداء على المال العام لدى النيابة العامة، و1691 قضية تعد على أملاك الدولة، و282 قضية اتجار بالإقامات والبشر، وكل ذلك خلال سنة، مشددا على مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

أضاف الخالد: نؤكد أهمية الحريات المسؤولة في بناء المجتمع، مع الحرص على ثوابتنا التي تعرفونها.

وطلب من رؤساء التحرير سماع مرئياتهم ومقترحاتهم لمراجعة القوانين، أو تقديمها لأعضاء مجلس الأمة، كي تراجع ونتشارك فيها.

وقال الخالد رداً على سؤال عما يثار عن الحل غير الدستوري لمجلس الأمة: «لا أملك هذا الحق ولا أملك نقاشه وهو مو عند رئيس الوزراء».

أضاف ك أنا أحاسب إذا تسرّت على فاسد أو جاملت في إجراءات تساعد فاسداً.

وعن العلاقة مع مجلس الأمة، قال رئيس الوزراء : واجبي التواصل مع المجلس والقوى السياسية والمجتمع المدني، وأسمع منهم والجلوس معهم في المرحلة المقبلة.

أضاف : صحيح أن العملية السياسية تشهد توتراً، ولكن طالما عندي دستور وقانون، فأنا في الطريق السليم، وهذا ما نحرص عليه، وما أقسمنا عليه.

وفي حديثه عن خلل الميزانية، حذر الخالد من خطورة استمرار الوضع الحالي من دون الإصلاح المطلوب، ويجب أن نخوض التحدي ولا نضع الأعذار.

من جهة ثانية، رد الخالد على سؤال بشأن الاستجواب الذي أعلن النائب مساعد العارضي عن تقديمه أمس ، قائلا: ضمن الدستور والقانون يا هلا ومرحبا، مضيفا: لا دستورية، لا سرية، لا تشريعية.

وعن موعد التشكيل الحكومي، رد الخالد : أحتاج إلى وقت، لعقد اجتماعات مع النواب وجمعيات النفع العام، والفاعليات والنشطاء، والخبراء والمختصين في مجالات متعددة.

وقال: لا أستطيع أن أحدد المدة التي أحتاجها، لكن وقتي مسخّر لهذا الأمر، وإن شاء الله الوقت لا يكون طويلاً ومتأخراً.

وتابع : إن شاء الله ستتعامل الحكومة الجديدة وبرنامجها مع الكثير من القضايا. وتحدث الخالد عن أثر الإغلاق وجائحة كورونا في تأخير منطقة جنوب سعد العبدالله، مؤكدا «الاستمرار في جدولنا الزمني».

وقال: الدستور نص على العدالة والمساواة، وأقسمنا على ذلك، وإن وجدت اختلالات علينا تصويبها والعودة للمسار الصحيح.

كما أكد أن «علينا ألا نخذل المواطنين، ونحن ملتزمون بكل استحقاقاتهم وخدماتهم ورواتبهم»، مضيفاً : «بدأنا بالبيت الحكومي بعيداً عن جيب المواطن بأي شكل من الأشكال».

وذكّر الخالد بكلامه في اللقاء السابق مع رؤساء التحرير عن الخلل في التركيبة السكانية ، المتمثل بنسبة الكويتيين من السكان 30 في المئة مقابل 70 في المئة لغير الكويتيين، مشيراً إلى الحاجة لوقت لإصلاح الخلل والوصول إلى الوضع المثالي، مبيناً أن هناك قوانين ولوائح تنفيذية لسوق العمل تنعكس على التركيبة السكانية.

وتساءل الخالد: شكلتْ حكومتين .. فهل كان فيهما محاصصة؟ فما فيه مصلحة البلد إن شاء الله أكمل عليه، مضيفا : أؤكد على أهمية فريق عمل قادر على التنفيذ ويتحمل مسؤولية الإجراءات الصعبة التي نقبل عليها سواء في الاقتصاد أو التعليم.

وأكد أن التشكيل الحكومي المقبل، من يشارك فيه يجب أن يكون قادراً على ذلك. ولفت الى أن هناك أدوات تساعد الوضع الاقتصادي مثل الدين العام والضمان المالي، والحكومة لم تستطع تمرير القانونين في المجلس السابق.

وقال إن المهم أن تكون لدينا وسائل للتعامل مع الوضع الصعب.

وتساءل الخال د: بين إصدار السندات وتسييل الأصول، ألا يوجد عقل يقبل بهذا الفارق بين الحلين؟ وقال: نحن الحكومة نبدأ بأنفسنا للتعامل مع الوضع الاقتصادي الصعب، لماذا نذهب في طريق الانسداد، والظروف متاحة؟».

أضاف: أنا متأكد أن إخواني في مجلس الأمة يشاركوننا ونحتاج الدعم منهم للاستمرار في إصلاح الخلل الاقتصادي، وثقتنا في تفهمهم، فنحن شركاء في تصحيح المسار الاقتصادي وتعديل الخلل.

وأشار إلى أن جائحة كورونا والأزمة الصحية أثرت على مبادرين ومبادرات وأعمال، مؤكدا الحرص على المواطنين، وكيفية الاستمرار ولو بالحد المقبول حتى نتجاوز الأزمة الصحية. وقال : «للنواب الحق في تقديم قانون العفو الشامل لكن لا يوضع كشرط الآن، أما العفو الخاص، فلا حق لأحد أن ينازع صاحب السمو فيه.. لا أنا ولا غيري».

الحميدي يقترح

لتحريك الدورة الاقتصادية في البلاد وحل جزء من المشكلة الإسكانية.

وعن الاقتراح الآخر قال الحميدي إن هناك العديد من الأسر الكويتية المتعففة التي لا تتقدم للحصول على المساعدات الاجتماعية ولا تستطيع تيسير أمورها ولذلك فإن هذا الصندوق سيدعم هذه الأسر.

وأكد أن هذا الاقتراح يعتبرمفتاحا رئيسا لخدمة الأسر الكويتية خصوصا أن المال العام يهدر يمينا ويسارا في دول أخرى بينما يعاني المواطن الكويتي من ضنك المعيشة في الفترة الحالية.

وأشار إلى أن رأسمال الصندوق يصل إلى 50 مليون دينار ومدخوله سيشكل ما قيمته ربع إنتاج البترول سنويا، ونصف إجمالي صافي الربح السنوي للهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وذكر أن هذه الجهات الحكومية تساهم في رأسمال الصندوق ، بالإضافة إلى التبرعات والهبات والوصايا والزكاة والصدقات.

ونوه إلى استحداث بند جديد في الصندوق بالسماح لمن استغل المال العام في فترة سابقة أو حالية في غير وجه حق أو فساد ، وحاول أن يكفر عن هذا الخطأ ، فإنه يمكنه التبرع لهذا الصندوق من دون ذكر اسمه.

رسالة ناصر الصباح

بتاريخ الثالث من ديسمبر الماضي، ليتم رد الرسالة مجددا إلى مجلس الوزراء.

وأكد أنه "تم توجيه ذات الرسالة من الشيخ ناصر إلى وزيري الدفاع والخارجية، وفق ما ذكره الوزيران اللذان أعلنا إحالة فحوى الرسالة من قبلهما إلى جهة التحقيق الخاصة بمحكمة الوزراء".

أضاف الخالد أنه "بناء على ذلك قرر مجلس الوزراء إعطاء الرسالة صفة الاستعجال ، وإحالتها إلى وزارتي الدفاع والخارجية ، لتأكيد إجراءاتهما بإحالتها إلى الجهات المختصة، إضافة إلى إحالتها إلى هيئة مكافحة الفساد لمتابعة أي أمر بشأن الرسالة يقع ضمن اختصاصها".

واكتفى رئيس الوزراء بهذا القدر من الحديث عن الرسالة، مبيناً أنه "لولا قرار منع النشر بهذه القضية لقام بتوزيع الرسالة على رؤساء الصحف".

وأثيرت قضية "صندوق الجيش" في نوفمبر 2019، بعد تقديم الشيخ ناصر الصباح الذي كان حينها وزيرا للدفاع، بلاغا للنائب العام يتعلق بوجود شبهة جرائم تتعلق بالمال العام في مؤسسة الجيش خلال السنوات التي سبقت توليه الوزارة. وأحال النائب العام البلاغ إلى محكمة الوزراء للتحقيق في القضية التي بلغت قيمة التجاوزات المالية فيها نحو 240 مليون دينار التي اتُهم فيها قياديون بارزون .

وكانت لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء ، قد أمرت بجعل التحقيق في قضية "صندوق الجيش" سريًا، بعد أيام من إثارتها وإحالتها للنائب العام.

العارضي

وذكر أن «رئيس الوزراء عاد بتكليف جديد برئاسة حكومة جديدة، وقلت قبل يومين إنه إذا صباح الخالد يريد التعاون معنا بقضايا الشعب وأهمها قانون العفو سنتعاون معه».

وأشار إلى أنه « للأسف مر يومان وأحاول أن أتواصل معه ولم أجد أي إجابة ولذلك أعلن عن استجوابي لرئيس الوزراء لأن هذه الحكومة لا تستحق التعاون معها». واستغرب العارضي أن الكويت التي قادت مصالحة خليجية افتخر بها الشعب أمام دول العالم، بينما حكومته غير قادرة على أن تتصالح مع شعبها وأبناء وطنها الذين تهجروا بسبب قضايا رأي وبسبب دفاعهم عن المال العام.

وقال معقبا : «من لا يستطيع إدارة هذه الملفات أو يتصالح مع شعبه لا يستحق أن يدير حكومة».

أضاف :» إذا كنت يا صباح الخالد يهمك هذا الكرسي فأنا قلتها منذ أول يوم ، إنني مستعد أن أبيع الكرسي من أجل قضايا الشعب ومن أجل العفو عن إخواننا الموجودين خارج البلد».

الهديبان

وقال د. الهديبان : إننا نقول لسمو الأمير «سمعا وطاعة» ، وذلك انطلاقا من قول الله تعالى «وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» . وحق علينا أيضا أن نشهد لسموك بنظافة اليد ، وهو أمر ليس بجديد عليك ، فقد شهد لك من قبل سمو أمير الإنسانية المغفور له الشيخ صباح الأحمد ، وأثنى على «نظافة ثوبك» . ومن حق شعبنا الكويتي أيضا أن يرى فيك القوي الأمين ، وأن يلمس ترجمة عملية لهذه القوة وتلك الأمانة ، وهو ما يحتم عليك أن تنهي كثيرا من الملفات العالقة ، والتي يتطلع المواطنون باهتمام كبير لحسمها .

وأوضح د. الهديبان أن أحد مرتكزات برنامج عمل الحكومة المرتقب – كما اتضح من تصريحات سمو الرئيس عقب تشريفه بتجديد الثقة السامية به – هو محاربة الفساد ، فأين هي محاربة الفساد وهناك فرد واحد يسرق أحلام 35 ألف أسرة في مشروع جنوب سعد العبد الله .

وتطرق رئيس التحرير إلى مشكلة أخرى مهمة تتعلق بتجميد الرواتب وعدم زيادتها ، على الرغم من أن أسعار المواد الاستهلاكية ومواد الإنشاء وغيرها في ارتفاع مستمر . وذكر أن الخلل الاقتصادي سيؤثر على كل نواحي الحياة ، متسائلاً : ما ذنب المواطن البسيط لكي يتحمل أخطاء وإخفاقات من يديرون الملف الاقتصادي ؟. وأشار رئيس التحرير إلى أن من أبرز الأولويات التي نترقب جميعا معالجتها ، أن تلتفت يا سمو الرئيس بنظرة أبوية إلى أبنائك الشباب ، فقد شبعوا وعودا وباتوا الآن ينتظرون إنجازات على أرض الواقع ، وأحلامهم ليست مستحيلة فالواحد منهم يريد وظيفة ومسكنا ، حتى يستطيع أن يعطي لبلده ما هو واجب عليه .

أضاف : إنه عندما علم الجميع بلقاء سموك مع رؤساء التحرير ، توالت علينا الاتصالات من مواطنين طلبوا إلينا أن نوصل إليك رسالة مفادها أن هناك أعدادا كبيرة من شباب الكويت ، سافروا إلى الخارج في بعثات علمية ودرسوا في أرقى الجامعات ، وحصلوا على أعلى الشهادات في أدق التخصصات العلمية ، لكنهم عندما عادوا لم يجدوا عملا ، مؤكدا أن الشباب يطالبون بالعدل والمساواة في جميع الوظائف . وقال إننا نثمن ما فعله سمو ولي العهد عندما كان نائبا لرئيس الحرس الوطني ، وجعل القبول فيه بالقرعة ، وهو ما تم تطبيقه أخيرا في كلية ضباط الشرطة أيضا ، بما يحقق أعلى درجات العدل والإنصاف .

واختتم د. الهديبان مداخلته بالقول : إن المواطنين يا سمو الرئيس ، يريدون باختصار أن تتحول آلامهم ومعاناتهم ، إلى طموحات وآمال يرونها متحققة على أرض الواقع ، والأمل فيكم كبير جدا ، بإن يتحقق ذلك بإذن الله على يديكم .

الصحة

وأوضح السند أن الوقاية المكتسبة من الإصابة بكوفيد19- بعد حوالي 10 أيام من الجرعة الأولى ، للقاح المتوفر حاليا في الكويت نحو 52% ، تصل الوقاية إلى 95 % بعد حوالي أسبوع من الجرعة الثانية من اللقاح ذاته، وذلك وفقا للمعلومات المتاحة حاليا ، مؤكدا أنها نسبة جيدة .

في سياق متصل أعلن السند عن تسجيل 580 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 162862 ، فيما لم يتم تسجيل حالات وفاة ليستقر مجموع حالات الوفاة المسجلة عند 957 حالة. كم أكدت الوزارة شفاء 436 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء155739.

وقال ان عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 44 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 6166 حالات. أضاف ان عدد المسحات التي تم اجراؤها بلغ 11419 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 1490949 فحصا ، لافتا الى ان نسبة الاصابات لعدد المسحات بلغ 1ر5 في المئة.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

لقاء الأشقاء

سجل للمنتخب الكويتي عيد الرشيدي في الدقيقة 22، وعدل للمنتخب العراقي محمد داود (79)، وأيمن حسين (89) من ركلة جزاء.

ورغم أفضلية المنتخب العراقي في بداية المباراة واستحواذه على الكرة وتهديد مرمى المنتخب الكويتي، عبر تسديدة أمجد عطوان بعد مرور 15 دقيقة فقط تألق الحارس الكويتي، إلا أن الكويت افتتح التسجيل في الدقيقة 22.

واستثمر المنتخب الكويتي خطأ المدافع ضرغام إسماعيل، الذي أخطأ في إبعاد كرة مشتركة مع اللاعب الكويتي فهد الهاجري، الذي نجح في كسب الكرة وتمريرها عرضية على رأس زميله عيد الرشيدي الخالي من الرقابة، ليركنها داخل الشباك محرزا هدف التقدم.

لم يكن المنتخب العراقي، فاعلا وجادا في محاولاته على مرمى المنتخب الكويتي، فمرت رأسية أيمن حسين بجوار القائم وطاشت تسديدة سجاد جاسم، فيما لم تفلح تمريرات حسين علي في فك دفاعات الكويت، لينتهي الشوط الأول بتقدم الأزرق بهدف دون رد.

بدأ المنتخب الكويتي بداية قوية وكاد أن يسجل بعد مرور دقيقتين، حيث أضاع شبيب الخالدي كرة سهلة بعد أن ارتدت كرة بندر السلامة من يد الحارس محمد حميد، ليجد نفسه بمواجهة الحارس لكنه لعب الكرة بشكل غريب فوق العارضة. وأضاع لاعب المنتخب الكويتي فواز عايض كرة خطيرة بعد انفراد تام بالحارس ليسددها بجوار القائم.

حرك البديل محمد داود ركود زملائه وسدد كرة مرت بجوار القائم وعاد ليضيع كرة من رأسية مرت بجوار القائم، ومرر إبراهيم بايش كرة على طبق من ذهب إلى حسين علي، لكن الأخير سددها بجسم المدافع الكويتي.

أثمر ضغط المنتخب العراقي هدف التعادل بعد أن صال وجال البديل محمد قاسم، ليمرر عددا من الكرات الخطرة، ومن إحدى الكرات العرضية لمحمد قاسم وضعها بالمقاس على رأس محمد داود نجح في إيداعها الشباك محرزا هدف التعادل في الدقيقة 79. وكاد العراق أن يضيف الهدف الثاني عبر محمد قاسم، بتسديدة هائلة ردها الحارس الكويتي سليمان عبد الغفور.

وحصل المنتخب العراقي على ركلة جزاء بعد سحب أيمن حسين من قبل المدافع فهد حمود، ليتلقى الأخير بطاقة حمراء، وسجل أيمن حسين منها هدف العراق الثاني في الدقيقة 89، لتنتهي المباراة بفوز العراق (2–1).

فرنسا

أضافت أن فرنسا وضعت منذ سبتمبر 2019 وسائل دفاع جوي بتصرف السعودية.

يذكر أن الدفاعات الجوية السعودية كانت اعترضت يوم 23 يناير، صاروخاً أطلقته ميليشيات الحوثي تجاه الرياض. وأعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن اعتراض وتدمير هدف جوي أطلقته ميليشيات الحوثي باتجاه مدينة الرياض.

وكان التحالف قد أعلن يوم 22 يناير أيضاً، إحباط عمليتين إرهابيتين حاولت الميليشيات الحوثية تنفيذهما، كاشفاً أنه تم اعتراض وتدمير زورق حوثي مفخخ جنوب البحر الأحمر.

المنطقة تشتعل

النووي ، وتزامنها مع عودة القاذفات الأميركية « B–52» للتحليق مجددا فوق الخليج العربي ، في رسالة رد لإيران على ما يبدو ، وتأكيد القيادة الأميركية الوسطى أن هذه الخطوة تهدف لإظهار مدى الحزم الأميركي. كما أضافت في بيان أمس الأربعاء أن واشنطن ملتزمة بأمن الشركاء والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

فيما أكد مسؤول أميركي لصحيفة «وول ستريت جورنال» ، أن القوات الأميركية متمسكة بموقف دفاعي دائم لردع أي عدوان في المنطقة وتعزيز الأمن الإقليمي وطمأنة الحلفاء.

كما اعتبرت الصحيفة الأميركية أن تحليق قاذفة القنابل B–52 مجددا فوق الخليج العربي، استعراض للقوة ضد إيران.

وأوضحت أن تلك الطلعة الجوية هي السادسة منذ نوفمبر عبر قاذفة ثقيلة، والثالثة منذ يناير، ما يؤكد أن الولايات المتحدة تهدف إلى ردع طهران، بينما لم يحسم الرئيس الأميركي جو بايدن سياسته بعد تجاه طهران. يذكر أنه خلال الأشهر الماضية عززت واشنطن وجودها العسكري في الشرق الأوسط في عرض للردع شمل إرسال قاذفات B–52 ذات القدرة النووية أكثر من مرة، والإعلان عن عبور غواصة نووية بالقرب من الخليج العربي، وتمديد إقامة حاملة الطائرات «يو إس إس نيميتز» في المنطقة